السلطات السعودية تعتقلُ قرابة 15 ألف مقيم يمني وإثيوبي



وأوضحت بيانات السلطات الصادرة يوم السبت أن غالبية المحتجزين هم من المقيمين والعمال اليمنيين والإثيوبيين، حيث جرى توجيه تهم تتعلق بنظام العمل والإقامة إليهم.

وتأتي هذه الاعتقالات الواسعة لتعكس طبيعة القوانين السعودية الإقصائية وحالة الانكشاف الحقوقي التي تعاني منها العمالة الأجنبية، والتي تتعرض للملاحقات بدلا من توفير البيئة القانونية والإنسانية الحامية لحقوقهم الأساسية.

ولم تكتفِ السلطات السعودية بملاحقة العمال، بل توعدت بمن وصفتم بـ "المسهلين" لنقل أو إيواء

المقيمين بعقوبات تغليظية تتضمن السجن لمدة تصل إلى 15 عاما، وفرض غرامات مالية باهظة تبلغ مليون ريال سعودي، فضلا عن مصادرة وسائل النقل والسكن.

هذه الإجراءات العقابية وتكثيف حملات المداهمة الأمنية يهدفان إلى ترهيب المجتمع وفرض الرقابة القاسية، في وقت تتجاهل فيه الرياض الظروف القسرية والأزمات التي دفع هؤلاء العمال للبحث عن فرص العيش، مستغلة الملف الأمني لتبرير سياسات الاحتجاز والترحيل الجماعي.